



Distr.
GENERAL

A/41/468/Add.1
10 November 1986

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٦٨ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق

بتعزيز الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

المفحة

الردود الواردة من الحكومات

٢	 بوركينافاسو
٢	 بولندا
٩	 رومانيا
١٢	 المكسيك

الردود الواردة من الحكومات

بوركينا فاسو

[الأصل : بالفرنسية]

- ١ - تلاحظ بوركينا فاسو بمرارة أن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة التي تهدف إلى صيانة وتعزيز السلم والهدوء الدوليين تنتهك بصورة متزايدة في جميع أنحاء العالم على أيدي الذين تتوفر لديهم الوسائل الملائمة لتطبيقها .
- ٢ - والواقع أن الدول الكبرى المعتدة بتفوقها العسكري والاقتصادي تشارك بنشاط ، في نطاق تنافسها على نشر الامبريالية والهيمنة ، وعن طريق التهديد والردع واستخدام العنف ، في زيادة حدة التوترات على الصعيد الدولي .
- ٣ - وإن الفترات الوحشية الأخيرة التي شنتها إحدى الدولتين العظميين في العالم ، أي الولايات المتحدة الأمريكية ، على مدينتي طرابلس وبنغازي الليبيتين والتي "تشكل انتهاكا صارخا للقانون والسلوك الدوليين" في رأي الرفيق رئيس بوركينا فاسو ، والتهديدات التي توجهها هذه الدولة العظمى بالذات وحلفاؤها ضد دول أخرى تدل على أن التدهور المستمر للوضع على الصعيد الدولي هو من صنع القوى العسكرية والامبريالية التي قامت بتأسيس الأمم المتحدة ومع ذلك ترفض اليوم احترامها .
- ٤ - وإن ما تقدمه هذه الدول بالذات من دعم للنظاميين العنصريين العميلين لجنوب افريقيا واسرائيل ، وهما أوقع مشالين ، يهدف بوضوح إلى الإبقاء على النظم البغيضة المجردة من الانسانية للفصل العنصري والصهيونية ، الذين يشكلان امتدادين حقيقيين للامبريالية الدولية الاستغلالية .
- ٥ - وبالتالي فلا يمكننا التكلم عن السلم والأمن مادامت القوى الكبرى ترغب ، بدافع من مصالحها الانانية ، في أن تقوم جهارا ، بصورة مباشرة أو من خلال بلدان وسيطة وباستخدام أساليب غير محبذة ، باخضاع وتكميم واستغلال ما يسمى بالسدول النامية التي تواجه من جراء ذلك العديد من الصعوبات ليس فقط على الصعيد المالي والاقتصادي بل أيضا على صعيد الأمن .

٦ - ومن جهة أخرى لابد من التشديد على أنه ما دامت العدالة الحقيقية لم تتحقق في العلاقات الاقتصادية الدولية بغية وضع حد لهذا التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري ، الذي تزكيه عن قصد البلدان الصناعية الكبرى بفرض الاستمرار في استغلال البلدان النامية ؛ وما دامت مشكلة الديون الخارجية لهذه البلدان لم تحل ليتسنى إعتاقها من هذا العبء ، وما دامت الدول الصناعية ذات النزعة العسكرية ترفض أن تضع حدا لسباق التسلح وأن تكرر الأموال الضخمة التي تستثمرها في التسلح لتنمية البلدان الفقيرة ، فأننا نكون واهمين لو تصورنا أن من الممكن احلال أى شكل من أشكال السلم أو الأمن في كوكبنا .

٧ - أما بوركينا فاسو ، المتمسكة بنهجها المناهض للامبريالية وبسياستها القائمة على أساس من الكرامة واحترام حقوق الانسان ، فقد عملت دائما على صيانة السلم بين الشعوب . ويشهد على ذلك العديد من أعمال التضامن مع جميع الشعوب المكافحة في سبيل الحرية والكرامة ، وما تتخذه من اجراءات بالنسبة للبلدان المجاورة بهدف المحافظة على أفضل علاقات ممكنة معها على جميع المستويات . ويشهد على ذلك أيضا ما تقوم به داخل حدودها من مكافحة لجميع الرذائل المهيينة والحاطة بالانسانية مثل التمسول والبغاء .

٨ - وبالتالي فان بوركينا فاسو ، اذ تكرر دعمها لقرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ترى أن الأمن الدولي لا يزال ، في الظروف الحالية بعيد المنال ، وتعرب بالتالي عن رغبتها في أن تعيد جميع البلدان الصناعية دون استثناء النظر في مواقفها ازاء الشعوب المكافحة وفي علاقاتها مع البلدان الفنية ، وأن تقف أخيرا الى جانب القضايا العادلة بأن تحارب دون رحمة الظلم والفقر والعنصرية والتمييز بجميع أشكاله . اذ أن هذا الموقف الجديد سيكون مؤاتيا بكل تأكيد لتخفيف حدة التوترات الدولية .

بولندا

[الاصل : بالانكليزية]

١ - إن حكومة بولندا ترحب باستعراض الجمعية العامة السنوى لتنفيذ الاعلان المتعلق بتميز الأمن الدولي ، بوصفه فرصة لتركيز انتباه المجتمع الدولي على المشاكل والمهام ذات الاولوية القصوى التي تفتلح بها الأمم المتحدة - صيانة السلم

العالمي وتعزيز التعاون الدولي ، ودعم الأمن الجماعي عن طريق الالتزام بميثاق الأمم المتحدة . ويكتسب هذا الاستعراض ، من وجهة نظر حكومة بولندا ، دلالة خاصة في السنة الدولية للسلم ، ذلك أن التقديرات والاستنتاجات الناجمة عنه سوف تزيد من إنجازات هذه السنة . ويساور بولندا قلق شديد لبقاء الحالة الدولية معقدة ومتوترة رغم الآمال المتقدة للدول المتطلعة الى اتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح وتحسين العلاقات الدولية والعودة الى حالة الانفراج ، التي بعثتها "القمة" السوفياتية - الأمريكية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، والتي لم تتحقق حتى الآن . فلا يزال سباق التسلح مستمرا في كلا المجالين النووي والتقليدي ، كما يزداد خطر امتداده الى الفضاء الخارجي . وهناك أعمال عدوانية ترتكب . ولقد تجلت السياسة الامبريالية في القوة والتدخل الوحشي في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وعلى وجه الخصوص ، في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط .

٢ - لذلك فان حكومة بولندا تؤمن بأن المهام الرئيسية ، في الوقت الحاضر ، تشمل صيانة السلم وتعزيز الأمن الدولي . فلم تعد الدول ، في عالم اليوم ، قادرة على الاعتماد على قواتها المسلحة من أجل أمنها ، حتى وإن أقامت أقوى الوسائل الدفاعية . لذلك فان كفالة أمن الدول وتعزيزه يجب أن يقوموا على الاحترام غير المشروط لميثاق الأمم المتحدة ، والاعتماد على الوسائل التي يوفرها الميثاق لحل المنازعات ، وتعزيز العلاقات السلمية بين الدول . وسوف تجاهد بولندا ، هي وحلفاؤها ، من أجل إرساء نظام شامل للأمن الدولي يشمل المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية فضلا عن الانسانية . ان من شأن هذا النظام أن يحول دون امكانية اندلاع الحرب ، في الوقت الذي يضمن تطورا آمنا وسلميا لحضارتنا . ويلزم أن تقوم أسسه على تفاهم سياسي يأخذ في الحسبان ترابط الدول فيما يتعلق بالأمن وانشغالها به ، بصرف النظر عن أنظمتها السياسية أو عضويتها في تحالفات عسكرية أو مجموعات اقتصادية .

٣ - إن الابتعاد المتعاضم من جانب بعض الدول عن الاعتماد على وسيلة هامة لصيانة السلم والأمن الدوليين كالأمم المتحدة يشير قلقا عميقا . وتظهر هذه السياسة فسي النزوع المتعاضم الى استخدام القوة في الساحة الدولية ، واللجوء الى العدوان المسلح ، ومحاولات زعزعة استقرار الدول الاخرى والتدخل في شؤونها الداخلية ، والضغط باستخدام القوة العسكرية والاقتصادية . وتقف هذه السياسة على طرف نقيض مع الميثاق ، ولا تشكل تهديدا خطيرا للدول على نحو منفرد وحسب ، بل كذلك على ميسر أعمال منظومة الأمم المتحدة ، وبالتالي على السلم والأمن العالميين .

٤ - إن الحالة الدولية المتوترة تشجع الاتجاهات التحريفية التي تترك أشرا مزعزا للاستقرار ، وبخاصة على الحالة في أوروبا . وتشكل الدعوة إلى إبطال نتائج الحرب العالمية الثانية وتشقيير الخارطة الإقليمية - السياسية لأوروبا في وضعها السني فصلت عليه عبر تطور سلمي ، تهديدا محتملا للأمن الدولي .

٥ - ويظل سباق التسلح يمثل التهديد الأساسي للسلم والأمن الدوليين .

٦ - وإن امكانية امتداده إلى الفضاء الخارجي وما تنطوى عليه من احتمال حدوث جولة جديدة من التسلح ، فضلا عن تزايد تهديد البشرية كلها ، لتشير قلقا عالميا . إن المبادرة التي قدمها فوشيك يروزلسكي ، رئيس وفد بولندا ، إلى الدورة الأربعين للجمعية العامة ، بأعداد دراسة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة عن النتائج المختلفة لتسليح الفضاء الخارجي ، تقوم على هذه المقدمات . وتؤيد بولندا ، بنفس العزم ، الاقتراح السوفياتي بأقامة منظمة عالمية للفضاء ترتبط بالأمم المتحدة باتفاق للتعاون ، ويكون من بين أهدافها تنسيق تعاون جميع الدول في أبحاث الفضاء واستخدام الفضاء في الأغراض السلمية .

٧ - ويعد وقف تفجيرات التجارب النووية ذا مغزى جوهري بالنسبة لنزع السلاح النووي ومنع ظهور أنواع جديدة من الأسلحة . وإن قيام جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى تأجيل التفجيرات النووية ، الذي نادى به الاتحاد السوفياتي منذ ما يزيد عن عام ، بالانضمام إليه ، وكذلك البدء الفوري بالمفاوضات فيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية ، سوف يساهمان في الوصول إلى هذه الغاية .

٨ - ويعد الالتزام المارم بالاتفاقات القائمة الشائبة والمتعددة الأطراف شرطا أوليا لمصادقية وجدوى أية مفاوضات ، ولاسيما المفاوضات الخاصة بالحد من الأسلحة وخفضها . ولا يمكن ، إذن ، للمحاولات الرامية إلى إعادة تفسير أحكام المعاهدتين المتعلقةين بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وبالحد من الأسلحة الاستراتيجية ولا للنية المعلنة بالخروج على هذه الأحكام ، إلا أن تشير قلقا شديدا . فهي تنذر بإمكانية ظهور مرحلة جديدة في سباق التسلح لا يمكن السيطرة عليها .

٩ - إن بولندا تشارك دائما ، مع الدول الاشتراكية الأخرى ، في المبادرات الرامية إلى إرساء بناء متين للسلم في العالم عن طريق مراقبة سباق التسلح النووي والتقليدي ووقفه ، قبل كل شيء . ويشكل البرنامج السوفياتي الداعي إلى القضاء على

الأسلحة النووية والكيميائية بحلول عام ٢٠٠٠ ، فضلا عن المقترحات الواردة في رسالة بودابست الموجهة من الدول الأطراف في معاهدة وارسو الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي وإلى جميع الدول الأوروبية ، فيما يتعلق بخفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، برنامجا موحدا وكاملا وشاملا للمعمل من أجل خفض درجة المواجهة العسكرية التي لا تشكل خطرا على أوروبا وحدها بل أيضا على العالم أجمع .

١٠ - ويعد القضاء على أسلحة التدمير الجماعي هذه ، كالأسلحة الكيميائية ، وعلى القاعدة الصناعية الخاصة بصناعتها ، مشكلة بالغة الأهمية وسوف تواصل بولندا جهودها الشابتة في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية دولية في هذا الصدد . ولا يساعد قرار منظمة حلف شمال الاطلسي بالبدا في انتاج الأسلحة الشنتية على التقدم في هذا المجال بأي شكل .

١١ - ان مقترحات السلم التي تقدمت بها الدول الأطراف في معاهدة حلف وارسو تخلق مناخا ملائما لظهور مبادرات سلم اقليمية عديدة ، تخطى بها الدول فرادى أو جماعات ، لاقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من أوروبا ، بما في ذلك اقتراح انشاء "رواق" خال من الأسلحة النووية ، يمتد على الخط الذي يفصل الدول الأطراف في معاهدة حلف وارسو عن الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي .

١٢ - ويعد بناء الثقة بين الدول عنصرا هاما في تعزيز الأمن الدولي . انها عملية طويلة ، وينبغي تأسيسها على التنفيذ الكامل والشابت لمبادئ العلاقات بين الدول في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والانسانية . ان سيامة الخطوات المتتالية فعالة جدا في هذه العملية . ذلك ان نجاح خطوة ، وان كانت صغيرة ، يخلق أوضاعا ملائمة للقيام بخطوات أخرى ، حيث يقود ذلك الى بناء تدريجي لانظمة اقليمية وعالمية لتدابير بناء الثقة ، مما يضع الاساس لحل شامل للعلاقات الدولية .

١٣ - وينبغي أن تقوم الدول بدور أساسي في عملية المحافظة على الأمن الدولي وتعزيزه ، بالالتزام بمبادئ حل المنازعات فيما بينها بالوسائل السلمية فقط باستخدام الآليات التي يحددها القانون الدولي والناجمة من الاحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة .

١٤ - لقد أصبحت العملية التي بدأت بالتوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هلسنكي في عام ١٩٧٥ ، أحد أعمدة الأمن والتعاون في أوروبا .

وتولي بولندا أهمية عظيمة لاستمرار هذه العملية على النحو الصحيح ، ولتمديدتها لتشمل مجالات جديدة في العلاقات الدولية ، كما تولي أهمية ، بنفس المقدار ، التي خلقها نظاما شاملا للأمن والتعاون في القارة الأفريقية . ويوفر المؤتمر المعنوي بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، المعقود في استوكهولم ، والذي تم في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، فرصة لتوسيع مجال تدابير بناء الثقة والأمن ، ومع ذلك ، فإن النية الحسنة ، والاستعداد للوصول إلى حل وسط من جانب جميع المشاركين في المفاوضات ، كل ذلك أمر ضروري للوصول إلى هذه الغاية . وينبغي الاستفادة من اجتماع فيينا للمشاركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لأعطاء دفعة جديدة لعملية المؤتمر . وتنوي بولندا أن تشارك ، بصورة نشطة ، سعيها إلى مزيد من النمو المتوازن لعملية مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا في جميع المجالات التي نصت عليها الوثيقة الختامية .

١٥ - وترى حكومة بولندا أن تعزيز الأمن الدولي يتطلب ، أكثر من أي وقت مضى ، الثقة والأمانة أيضا في العلاقات الاقتصادية الدولية . ولقد كان للأمن الدولي ، دائما ، بُعد اقتصادي هام ، وهو التعاون في الميادين الاقتصادية والعلمية والتقنية . والهدف من مبادرة بولندا في الأمم المتحدة ، فيما يتعلق ببناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، هو على وجه الدقة تعزيز هذا التعاون ، ومن ثم تعزيز الأمن الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي . ويعد بناء الثقة ، في هذا المجال ، شرطا سابقا للأمن الاقتصادي الدولي ، الذي أصبح موضوع القرار الهام الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واعتمدته الجمعية العامة في دورتها الأربعين . وهكذا كان الغرض من هاتين المبادرتين هو حماية العلاقات الاقتصادية الدولية من الآثار المعاكسة للتوترات السياسية ، وتعزيز استقرار التعاون الاقتصادي في جميع أنحاء العالم .

١٦ - ولا يمكن تحقيق مزيد من الأمن ، على نحو جذري ، في العلاقات الاقتصادية الدولية إلا عن طريق بناء هذه العلاقات على أسس عادلة وديمقراطية .

١٧ - ويمكن أن يساهم تنظيم مفاوضات شاملة ، في إطار الأمم المتحدة ، بشأن أكثر مشاكل عالم هذا العصر حدة ، في تخفيف التوتر في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى حد كبير ، وفي القضاء على مشاكل كازمة الديون ، وكالحالة الاقتصادية المساوية في كثير من البلدان النامية ، وبوجه خاص ، في أفريقيا . ويمكن خدمة هذه الغاية أيضا بتنفيذ الفكرة التي عرضها في الدورة الأربعين للجمعية العامة رئيس مجلس الدولة

لجمهورية بولندا الاشتراكية فوسيك يروزلسكي ، فيما يتعلق بإنشاء مركز دولي لأبحاث الديون والتنمية ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . ويمكن أيضا تيسير حل المشاكل الصعبة بتنفيذ المبادرة البولندية المتعلقة بالتدفق غير المقيد للخبرة ، والتقنيات ، والترتيبات التنظيمية في مجال انتاج الاغذية وتصنيعها و تخزينها ، تلك المبادرة التي قدمت في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

١٨ - لقد اتخذ تهديد النظم الايكولوجية اليوم طابعا عالميا ، وهو ، في كثير من الحالات ، يعرض وجود أمم بحالها للخطر . ومن الضروري الاضطلاع بجهود دولية مشتركة لان هذه وحدها هي الطريقة الفعالة لحل هذه المشكلة . وقد أخذت بولندا ذلك في الاعتبار حين اقترحت ، في الدورة الاربعين للجمعية العامة ، القبول بمبدأ عالمي للتدفق غير المقيد للخبرات ، والتراخيم ، والمهارات المتعلقة بحماية البيئة الطبيعية . ان تنفيذ هذه المبادرة سوف يضيق من الفجوة الموجودة في العالم في مجال التكنولوجيا ، ومن ثم يساهم في استقرار التعاون الدولي .

١٩ - ومن المهم جدا بذل الجهود من أجل انشاء نظام دولي لتطوير الطاقة النووية على نحو سليم ، بما في ذلك آلية تبادل المعلومات والمساعدات في الحالات الطارئة ، وتؤيد بولندا هي وحلفاؤها الاشتراكيون زيادة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان .

٢٠ - وتشارك بولندا مشاركة نشطة في المحاولات الثنائية والمتعددة الاطراف الرامية الى تعزيز السلم والامن الدولي ، وسوف تشارك في جميع المحاولات البناءة في المستقبل . اننا نؤيد بعزم مواصلة الحوار وتكثيف أعمال جميع محافل التفاوض التي تتناول موضوع الحد من الاسلحة وخفضها ، وزيادة الثقة بين الدول ، وتعزيز الامن .

٢١ - وتتطلب قضية المحافظة على السلم وتعزيز الامن الدولي جهودا نشطة تهدف الى وقف سباق التسلح ، ونزع السلاح ، وحل المشاكل العالمية والاقليمية . وترى بولندا أن هناك ، على السواء ، حاجة الى زيادة مساهمة الأمم المتحدة في هذا المجال وامكانية لتحقيق ذلك .

رومانيا

[الاصل : بالانكليزية]

١ - ترى رومانيا ان الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ (قرار الجمعية العامة ٢٧٢٤ د-٢٥)) ما زال صائبا تماما ، بل زادت أحكام هذا الاعلان أهمية في ظل الظروف الراهنة ، لان الحالة الدولية ما زالت خطيرة للغاية . فسباق التسلح آخذ في الازدياد معرضا بذلك للخطر سلم الشعوب وأمنها ، بل ان الحياة نفسها على كوكب الارض معرضة للخطر .

٢ - ولهذا ترى رومانيا أن سنة ١٩٨٦ التي أعلنتها الأمم المتحدة سنة دولية للسلم ينبغي أن تكون دافعا لجميع الدول والشعوب في العالم كي تشارك في جهود الكفاح من أجل انتصار السلم والاستقلال ، وإحداث تغيير عام في الحياة الدولية ، يرمي إلى وقف سباق التسلح ، والمضي إلى نزع السلاح ، وإزالة جميع المنازعات وبؤر المواجهة ، والقضاء على التخلف ، وحل المشاكل الخطيرة التي أصابت الاقتصاد العالمي ، وصولا إلى عالم يسوده السلم ، لا سلاح فيه ولا حروب .

٣ - وفيما يتعلق بمسألة تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥٨٨/٤٠ ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، فان رومانيا ترى أن جهود الدول الأعضاء وجهود الأمم المتحدة ينبغي أن تتركز في المقام الأول على التخلص من العناصر الأساسية التي تسهم في تفاقم الحالة الدولية .

٤ - ولهذا الغرض ترى رومانيا ورئيسها نيكولاو شاوشيسكو أن المشكلة الأساسية في الحقبة الراهنة تتمثل في وقف الاتجاه الخطر الذي سيؤدي إلى حدوث كارثة نووية والمضي على طريق نزع السلاح ، ونزع السلاح النووي ، أولا وقبل كل شيء . وقد جاء الاعلان الصادر عن الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية رومانيا الاشتراكية بشأن السنة الدولية للسلم ، الذي اعتمد هذا العام وعمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة (A/41/232) ليؤكد رسميا من جديد تميم رومانيا الاكيد بأن تعمل بحزم للقضاء على خطر نشوب الحرب الذي يهدد البشرية ، والعمل على نزع السلاح ، وعلى تنفيذ أهداف السنة الدولية للسلم .

٥ - وانطلاقاً من جوهر هذه الاتجاهات الشابتة ، أولت رومانيا ترحيبها وتأييدها كاملاً للبرنامج الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي بشأن نزع السلاح النووي والقضاء الكامل على ترسانات الأسلحة النووية ، حتى نهاية هذا القرن ، وهي تعتبر في الوقت نفسه أن الاقتراحات التي قدمتها الولايات المتحدة والدول الأخرى تشكل أساساً لأجراء المفاوضات والتوصل إلى اتفاقات مناسبة ، كما نرى في الوقت نفسه ، أن من الضروري العمل على وضع برنامج عالمي لنزع السلاح العام يركز على نزع الأسلحة النووية والكيميائية . بل ويشمل أيضاً الأسلحة التقليدية ، وينص على إجراء تخفيض جذري في جميع الأسلحة والقوات العسكرية ، وكذلك على إجراء تخفيض مناسب في النفقات العسكرية ، وتخصيص الموارد التي تحتاج نتيجة لذلك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وينبغي أن يخصص جزء من هذه الموارد لدعم البلدان النامية . أن السنة الدولية للسلم لا ينبغي أن تظل سنة بلاغات وإعلانات لا يمكنها ، رغم براعتها ، أن تغير من خطورة مسار الأحداث .

٦ - وفي هذا الصدد ، ومع مراعاة أن حل مشاكل نزع السلاح يحتاج إلى فترة زمنية أطول ، فمن الضروري أن تتخذ مبدئياً خطوات معينة ، مهما كانت محدودة ، لتحقيق نزع السلاح .

٧ - وترى رومانيا أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق مناسب على وجه السرعة ، لوقف تطوير القذائف النووية الجديدة المتوسطة المدى في أوروبا ومن ثم الانتقال إلى التخلص من كل الموجود منها . ولا بد في الوقت نفسه من بذل أقصى الجهود لتجنب تسليح الفضاء الخارجي .

٨ - وتؤيد رومانيا بحزم الوصول إلى اتفاق مناسب بشأن حظر التجارب النووية . ولهذا الغرض ، فنحن نرى أن من الضروري ، أن تشارك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في الوقف الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي كما ينبغي إبرام اتفاق عالمي بشأن حظر التجارب النووية .

٩ - ولا بد من نفس المنطلق أن ينتهي مؤتمر استكهولم وقد حقق أفضل النتائج الممكنة بالوصول إلى اتفاق يتضمن تدابير فعالة للشقة والأمن ونزع السلاح . كما أن من الضروري حتى في هذا العام ، أن تسفر المحادثات الجارية في فيينا بشأن موضوع تخفيض القوات والأسلحة في وسط أوروبا ، عن الوصول إلى اتفاق في هذا الشأن .

- ١٠ - وتؤيد رومانيا أيضا تكثيف الأنشطة المضطلع بها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف .
- ١١ - ومن المساهمات المهمة في تعزيز السلم والامن والثقة بين الدول ، اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية والكيميائية ومناطق للسلم والتفاهم في كثير من انحاء العالم .
- ١٢ - وحيث أن رومانيا مقيمة على مضاعفة نشاطها من أجل تطوير المداقة والتعاون في البلقان وحتى تكون هذه المنطقة منطقة خالية من الاسلحة النووية والكيميائية ، ومن القواعد العسكرية الاجنبية ، والتزاما منها باقتراحاتها الدائمة ، فهي تؤيد أيضا بقوة انشاء مثل هذه المناطق في شمال ووسط أوروبا على السواء ، وفي قارات العالم الاخرى .
- ١٣ - ونظرا لاستمرار بعض المنازعات العسكرية في مختلف مناطق العالم بل وتدهورها . فمن الضروري العمل على زيادة الجهود لحل هذه المنازعات على وجه السرعة وذلك عن طريق المفاوضات وبالطرق السلمية ، فضلا عن حل المنازعات الاقليمية بين الدول ، ونهذ استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، ووقد اى تدخل من الخارج في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .
- ١٤ - ولهذا يتحتم أن تتصرف الدول بحزم لتنفيذ النداء الرسمي الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الاربعين (القرار ٩/٤٠) ، بناء على مبادرة رومانيا ، بالكف عن القيام بالاعمال المسلحة من الآن فصاعدا وتسوية المنازعات عن طريق التفاوض وبالوسائل السلمية ، والتنفيذ الكامل والحازم للالتزامات في هذا الصدد .
- ١٥ - ومن المهم أيضا تشجيع تنفيذ النداء الرسمي للجمعية العامة بطريقة ايجابية وذلك كي يزداد الدور الذي تقوم به الامم المتحدة لانهاء حالات النزاع ومنع نشوب منازعات مسلحة جديدة أخرى ولتعزيز دور مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام ولتشجيع الأنشطة المضطلع بها لتحقيق هذه الغاية .
- ١٦ - وترى رومانيا أنه لا بد في المقام الاول من تكثيف الأنشطة السياسية والدبلوماسية ، داخل الامم المتحدة وخارجها ، فيما يتعلق بجميع المنازعات وحالات

النزاع في العالم ، وسوف تكون الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة فرصة ملائمة لاتخاذ اجراء حازم لانهاء المنازعات وبؤر المنازعات الساخنة في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي ، وأمريكا الوسطى ، وقبرص وغيرها من المناطق في العالم ، ووقف الحرب بين ايران والعراق .

١٧ - ويمثل تدهور الحالة الاقتصادية الدولية وخاصة في البلدان النامية ، أحد العوامل الأساسية التي تسبب تفاقم الحالة الدولية وتعرض السلم والامن في العالم للخطر . ولا يمكن تسوية مشاكل التخلف الخطيرة ومشاكل الديون الأجنبية التي تواجهه العديد من البلدان النامية والبلدان غير المنحازة ، إلا بطرق وحلول جديدة لتحقيق مصالح الدول جميعها .

١٨ - ورومانيا ترى أنه من الضروري اتخاذ اجراء قوى لاستئناف الحوار الدولي ، لحل المشاكل الاقتصادية في العالم ، وأولها مشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية .

١٩ - وانطلاقاً من هذه الروح ، فإن عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة ، تشترك فيه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو قد يتسم بأهمية شديدة بالنسبة لحل مشاكل التخلف ولتجاوز الازمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، ولاستئناف النشاط الاقتصادي على نطاق واسع ، حتى يمكن ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، وكذلك تحقيق التعاون الدولي انطلاقاً من روح المساواة والمنفعة المتبادلة .

٢٠ - ومطلوب من الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى أن تزيد من مساهمتها في تحقيق الاهداف النبيلة للسنة الدولية للسلم بأن تواصل العمل بطريقة تحقق تنسيق مواقف وجهود جميع الدول الاعضاء الرامية الى تطور التعاون وتحقيق الامن في العالم .

٢١ - وفي هذا الصدد تؤيد رومانيا زيادة الدور الذي تضطلع فيه الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى ديمقراطياً ببحث وحل المشاكل المتعلقة بالسلم والامن والتعاون الدولي وضمان حق الشعوب في التنمية الحرة المستقلة .

٢٢ - وانطلاقاً من هذه الروح ، سيكون من المهم بمعة خاصة أن يوضع في اطار الامم المتحدة نظام شامل للامن الدولي يضم كلا من الجانب العسكري والجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية ، وأن تنفذ بواسطة الدول الاعضاء والهيئات المختصة الاخرى في

المنظومة هذا النظام ، وأن يتم كذلك أعمال حق جميع الشعوب في الوجود ، وفي التنمية والاستقلال وإعمال حقوق وحريات الانسان الأساسية .

٢٢ - ولا يمكن تحقيق أهداف السنة الدولية للسلم وتحقيق التسوية الدائمة والعادلة للمشاكل الكبرى التي تواجه الحياة الدولية الا باشتراك الدول كافة اشتراكا مباشرا ومتساويا بصرف النظر عن حجمها أو نظامها الاجتماعي أو امكاناتها الاقتصادية أو العسكرية . وينبغي للأمم المتحدة أن توفر الاطار اللازم لاشتراك جميع الدول الاعضاء والأمم في العالم اشتراكا كاملا وديمقراطيا بحيث يتسنى لها توحيد الجهود لتسوية المشاكل التي تواجه البشرية لصيانة السلم والأمن في العالم .

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]

١ - ترى حكومة المكسيك ان تعزيز الأمن الدولي أمر على جانب كبير من الأهمية فسي اطار الظروف الحالية للتوتر والخطر الذي يهدد السلم العالمي .

٢ - وترى حكومة المكسيك ان انتشار المرازعات في مناطق العالم المختلفة فضلا عن ازدياد حدة سباق التسلح ، لاسيما التسلح النووي ، يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

٣ - وبناء عليه ، تعتقد حكومة المكسيك أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة ، وبخاصة مجلس الأمن ، وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

٤ - فضلا عن ذلك ، ترى حكومة المكسيك أن على جميع الدول أن تتصرف ، في علاقاتها الدولية ، وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك مبدأ الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

٥ - وأخيرا ، ترى حكومة المكسيك أن عقد اتفاقات فعالة في ميدان نزع السلاح ، وخاصة في المجال النووي ، أمر ضروري لتعزيز الأمن الدولي .
